2025 | April Vol. 16 | الصفحة(723-733) | الاصدار (16) ،العدد 66 ، نيسان

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الأكاديمية العلمية

مجلة الدراسات التاريخية والحضارية

Journal of historical & cultural studies

(Online) 2663-8819 E- ISSN:-(Print) 3-111622 ISSN:

Journal Homepage: http://jhcs.tu.edu.iq

الحياة الحزبية بعد الحرب العالمية الثانية في العراق

اسم الباحث/ ة (1): أ.م.د أحمد صابر عبد العزيز

الدرجة العلمية: دكتوراه
التخصص العلمي: تاريخ

مكان العمل: جامعة تكريت/ كلية الآداب

ملخص البحث عربي:

عند قيام المملكة العراقية وتتويج الملك فصيل بن الحسن على عرش العراق سنة 1921 وأصدر قانون الجمعيات والأحزاب سنة 1922 وأجازت وزارة الداخلية ثلاث أحزاب من السنة نفسها واستمرت الحياة الحزبية من سنة 1935 حيث قيدت الحريات وحين قيام الحرب العالمية الثانية (1939-1945) أوعزت الحكومة البريطانية إلى الحكومة العراقية بتخفيف عدد من القيود السياسية، فقام الوصي عبد الاله بإلقاء خطاباً في بهو أمانة العاصمة ببغداد على أعضاء مجلس الأعيان والمجلس النيابي عن نية الحكومة إعادة الحياة السياسية وفتح المجال للأحزاب السياسية للعمل، وتم تقديم طلبات من قبل الأحزاب وقد أجازت وزارة الداخلية في 2 نيسان 1946 خمسة أحزاب سياسية، وأصدرت صحف ناطقة بلسان حال الحزب، واستمر قسم منها حتى عام 1954 حتى تم إلغاء جميع الأحزاب من قبل وزارة الداخلية وتوقف الحياة الحزبية حتى قيام ثورة سنة 1958.

الكلمات المفتاحية: الأحزاب، الملك، المعاهدة، قانون، الحرب العالمية)

Corresponding author:

Partisan life after the Second World War in Iraq

Name of the researcher (1): A.M.Dr. Ahmed saber Abdel Aziz

Scientific degree: PhD

Scientific specialization: history

Place of work: Tikrit University / Faculty of Arts

Research summary Arabic:

Upon the establishment of the Iraqi Kingdom and the coronation of King Faisal bin Hassan on the throne of Iraq in 1921, the law of associations and parties was issued in 1922, the Ministry of Interior approved three parties from the same year, and party life continued from 1935, where freedoms were restricted, and when the Second World War (1939-1945), the British government instructed the Iraqi government to ease a number of political restrictions, so the politics and the opening of the space for political parties to work, Applications were submitted by the parties, and on April 2, 1946, the Ministry of the Interior approved five political parties, and issued party mouthpiece newspapers, some of which lasted until 1954 until all parties were abolished by the Ministry of the interior and party life stopped until the revolution of 1958.

Keywords: parties, King, treaty, law,World War)

Received: الاستلام

Accepted: القبول

Available Online: April / 2025 النشر المباشر- نيسان

 Corresponding author:

المقدمة:

شهد العراق خلال قيام الحكم الوطني بتنصيب الأمير فيصل بن الحسين (20 أيار 1883 – 8 أيلول 1933) في 23 آب1921، ملكًا على العراق، نمطًا ملموسًا من الحراك الوطني، الذي يتبنى في المقام الأول الدعوة إلى إرساء قواعد الديمقراطية والحكم النيابي ومعلوم أن الأحزاب السياسية تعَدّ الركيزة الأولى لذلك، فتصاعدت المطالبات الشعبية من الطبقة السياسية الفاعلة قبل سنة 1918، ثم ما بعدها في إثر الاحتلال البريطاني، لذا استجابت السلطة لتلك المطالبات، وفي 2 تموز 1922، صدر قانون الجمعيات والأحزاب الذي نظم العمل الحزبي في البلاد، وبخاصة من حيث منحه وزارة الداخلية، بوصفها الجهة المسؤولة عن إعطاء التراخيص واجازت الاحزاب التي قدمت طالبات بأذلك.

وتوقفت الحياة الحزبية في العراق منذ 17 اذار 1935، لكن بعد نهاية الحرب العالمية الثانية (1939- 1945) كانت هناك عوامل داخلية وخارجية، دفعت اصحاب القرار السياسي في البلاد نحو السماح بتشكيل الاحزاب العلنية وحرية الصحافة، مشكلاً بذلك منعطفاً مهماً في التطور السياسي والفكري في تاريخ العراق الحديث، ولا يمكن تفضيل أحدهما على الاخر، لأن السبب يعود إلى تطور كلا العاملين الداخلي والخارجي، فقد كان الرأي العام العراقي تواقاً إلى انتهاء ظروف الحرب العالمية الثانية، اذ قاسى كثيراً خلال تلك الحرب، فانعدمت الحريات الدمقراطية، وأعلنت الاحكام العرفية، وعدل الدستور لزيادة صلاحيات الملك بمنحه حق اقالة الوزارة عند الضرورة، وصدرت الانظمة التي قيدت الحريات الشخصية وحرية الصحافة، وارتفعت الاسعار وحدثت مشكلات تموينية حادة، اما العامل الخارجي فيتمثل في التغير الذي طرأ على السياسة البريطانية، لاسيما بعد تنامي نفوذ الاتحاد السوفيتي في المنطقة، حيث رأت بريطانيا انه يجب ألا يعطي اي مجال لتواجد نفوذ الاتحاد السوفيتي في المنطقة، ولأجل ذلك عقد في أيلول سنة 1945 مؤتمراً في لندن بحضور ممثلي حكومة بريطانيا في الشرق الاوسط، تم التأكيد فيها على استمرار النفوذ البريطاني في المنطقة، وان تتحمل بريطانيا مسؤولية الدفاع عنها، ودعا المؤتمرون إلى حث الحكومات على تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لشعوبها، الامر الذي يعزز الاستقرار الداخلي لبلدانها التي قد يدفعها النظام الاجتماعي المتردي للأصغاء للدعاية السوفيتية،

اثرت سنوات الحرب العالمية الثانية والأزمات الاقتصادية على الأوضاع الداخلية في العراق بشكل مباشر فشهدت الساحات السياسية نشاطاً ملحوظاً وزيادة كبيرة في نمو الوعي السياسي بين جميع فئات المجتمع.

وحتى تحافظ الحكومات على وضعها الداخلي يجب ان تنقل البلاد على حال السلم بدل الحرب والتوجه للبناء والاعمار والنهوض والازدهار وكذلك التوجه نحو الديمقراطية بوصف ان الديمقراطية هي التي حققت النصر في الحرب.

بدأت الحركة الوطنية في العراق بالدعوة إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والغاء الأحكام العرفية ومنح جانباً من الحرية، وادرك الوصي عبد الإله قوة الحركة الوطنية بعد نهاية الحرب لتشكيل الحكومة تضمنت رغبات الشعب ووقع الاختيار على توفيق السويدي رئيس للوزراء فشكل وزارته في 23 شباط 1946 وبعد تقديم طلبات من قبل الاحزاب تمت الموافقة على خمسة أحزاب.

تضمن البحث مقدمه ومبحثين وخاتمة جاء المبحث الأول بعنوان سياسه الحكومة بعد الحرب العالمية الثانية وحزب الاستقلال وحزب الوطني الديمقراطي وحزب الشعب وحزب الاتحاد الوطني وركز المبحث الثاني المعنون الأحزاب المساندة للسلطة والأحزاب الإسلامية، الذي وثق فعاليات الأحزاب في تلك المدة.

جاءت الخاتمة حصيلة استنتاجية لما تضمنه البحث من أحداث مهمة من ربيع العراق بعد الحرب العالمية الثانية

المبحث الأول: سياسة الحكومة بعد الحرب العالمية الثانية

قاس العراقيين كثيراً خلال سنوات الحرب العالمية الثانية[1]، إذ انعدمت الحريات وأعلنت الأحكام العرفية وصدرت الانظمة التي قيدت الحريات الشخصية وحرية الصحافة وارتفعت الأسعار وفقدت الحاجات الأساسية ومما زاد من معاناة العراقيين فشل انتفاضة مايس 1941م[2].

احتلت القوات البريطانية العراق مرة ثانية سنة 1941 وعززت فرض الأحكام العرفية وقيود صارمة اكثر على الشعب العراقي وكان الجيش من التقليص من عدده وتجهيزاته ومطاردة الوطنيين منهم وزجهم في السجون والمعتقلات وإصدار أحكام الاعدام بحق عدد منهم[1].

([1]) أعلنت كل من بريطانيا وفرنسا الحرب على المانيا في 3 كانون الأول 1939 مما يعني دخول مستعمراتهم الخارجية الشاسعة في الحرب مع ذلك اتخذت معظم الدول الغربية بما في ذلك سويسرا والولايات المتحدة موقفاً محايداً. للمزيد ينظر: سايمون ادمز، الحرب العالمية الثانية، 2008، ص12.

([2]) جعفر عباس، تاريخ العراق المعاصر 1914-1968، مكتبة زيد للكتب الالكترونية، د. ت، ص184.

Corresponding author:

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية سنة1945 أصبحت سياسة اية دولة سواء منتصرة او مهزومة تتأثر بنتائج الحرب، لذلك اخذت الحكومات تسعى لنقل حالة السلم بدلاً عن حالة الحرب لغرض السيطرة على الوضع الداخلي من اجل كسب الشعب إلى جانبها ومن ثم التوجه لبناء واعمار البلد من جديد بشكل يساعد على النهوض والازدهار[2].

بدأ التوجه نحو الديمقراطية بوصف ان الدول الديمقراطية هي الدول التي تحقق الانتصار في الحرب ولم يعد امام بريطانيا الا التحفيف من سياسة الضغط والاتجاه نحو سياسة التسامح واللين لكيلا تفقد حلفائها بعد ان زاد المد الديمقراطي في العالم[3].

تغيرت السياسة البريطانية تغيراً طفيفاً لاسيما بعد فوز حزب العمال في الانتخابات البرلمانية التي قامت سنة1945 [4]، ونشر حزب العمال حول مناصرته لقضايا التحرر والديمقراطية، بعد هذا التغيير أوعزت الحكومة البريطانية إلى الحكومة العراقية بتخفيف بعض القيود السياسية[5].

كان لابد للعراق من ان يتأثر بالتنظيمات الغربية والنصائح البريطانية واستلزم ذلك تأسيس منظمات وطنية سياسية واجتماعية تقوم بتنظيم الرأي العام وقد اثرت الدعاية البريطانية في وسط القصر ومجلس النواب والاعيان[6].

قام الوصي عبدالاله بإلقاء خطاباً في بهو امانة العاصمة على اعضاء مجلس الاعيان والنواب في 27 كانون الثاني 1945 واوضح فيه سياسة العراق بعد الحرب العالمية الثانية وأعلن عن نية الحكومة في تحقيق الاصلاحات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الواسعة واكد على ضرورة اعادة الحياة السياسية الطبيعية في العراق عبر فتح المجال امام قيام أحزاب سياسية مختلفة، وسن قانون انتخابات جديد وانهاء الأحكام العرفية[7]، هيأ هذا الجو إلى حصول تغيير وزاري بعد ان اضحت وزارة حمدي الباجه جي[8]، غير ملائمة لروح العصر، حيث تعرضت لانتقادات عنيفة من جانب النواب وايضاً الصحافة فأضطر رئيس الوزراء إلى تقديم استقالته في 29 كانون الثاني 1946[9].

سافر الوصي عبدالاله وتأجل موضوع الاستقالة لحين عودته وعندما عاد الوصي تم قبول الاستقالة ووقع الاختيار على توفيق السويدي الذي شكل وزارته الثانية في 23 شباط 1946م والتي قوبلت بالارتياح من قبل الاوساط الوطنية والصحافة العراقية[10].

القى توفيق السويدي في 5 آذار 1946 منهاج سياسة وزارته امام مجلس النواب وقطع وعداً على نفسه بالعمل على انتقال البلاد إلى الوضع الطبيعي الذي تقتضيه ظروف السلام وفسح المجال لتأسيس الأحزاب السياسية، والغت الوزارة الرقابة على الصحف والمطبوعات وسمحت بإصدار صحف جديدة[11]، اتخذت وزارة السويدي في الشهر نفسه عدد من الاجراءات المهمة من قبيل الغاء الاحكام العرفية التي عانت منها البلاد الامرين منذ اعلانها سنة 1941[12].

أجازت وزارة الداخلية في 2 نيسان 1946 تأليف خمسة أحزاب سياسية هي: حزب الاستقلال والحزب الوطني الديمقراطي وحزب الأحرار وحزب الاتحاد الوطني وحزب الشعب أما الحزب الشيوعي فقد رَغب العمل السياسي عبر تنظيمات اخرى وقدم عدد من اعضائه طلباً لتأليف حزب جديد تحت اسم حزب التحرر الوطني[13].

1-حزب الاستقلال:

تمتد جذور تكوين حزب الاستقلال إلى النادي المثنى الذي تأسس في الثلاثينيات من القرن الماضي واشترك في حركة سنة 1941م[14]، وقد اعتقل اعضاء النادي على اثر فشل الحركة وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية اطلق سراحهم، وبدأت

---

(1) محمد عصفور سلمان، تاريخ العراق المعاصر 1914-1968، ص110.
(2) سعاد خيرين تاريخ الحركة الثورية المعاصرة في العراق 1920-1958، ط1، بغداد، 1974،ج1، ص125.
(3) المصدر نفسه، ص125.
(4) جعفر عباس حميدي، المصدر السابق، ص137.
(5) قابل محسن كاظم، الحياة الحزبية في العراق 1958-1968، جامعة سانت كليمنتس العالمية، 2011، ص33.
(6) محمد سهيل طقوش، تاريخ العراق الحديث والمعاصر، دار النفائس، 2015، ص207.
(7) نوار سعد محمود الملا، العراق بين العهدين الملكي والجمهوري 1920-2003، الاهلية للمشر والتوزيع، عمان، 2011، ص180.
(8) حمدي الباجه جي: ولد في بغداد عام 1886 تم فيها دراسته الاعدادية، انضم للنادي الوطني عام 1918، انتمى إلى جمعية العهد، استوزر لأول مرة في وزارة عبد المحسن السعدون الثانية واصبح بعدها رئيس وزراء. للمزيد ينظر: حسين لطيف الزبيدي، موسوعة السياسة العراقية، ط2، مكتبة مؤمن، بيروت، 2013، ص245.
(9) محمد سهيل طقوش، المصدر السابق، ص207.
(10) المصدر نفسه، ص207.
(11) قابل محسن كاظم، المصدر السابق، ص35؛ فاضل حسين، سقوط النظام الملكي في العراق، جامعة الدول العربية ،معهد البحوث والدراسات العربية، 1974، ص17-18.
(12) كمال مظهر احمد، صفحات من تاريخ العراق المعاصر "دراسات تحليلية"، منشورات مكتبة البدليسي، بغداد، 1987، ص135.
(13) قابل محسن كاظم، المصدر السابق، ص35.
(14) ليث عبد الحسن الزبيدي، ثورة 14 تموز 1958 في العراق، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1979، ص67.

Corresponding author:

الاتصالات بين فائق السامرائي والعناصر القومية التي ساهمت في تكوين النادي المثنى ولاسيما محمد مهدي كبة، انتهى الأمر إلى تأسيس حزب قومي، وبعد إجازة الأحزاب قدم المؤسسون[1]، طلباً لتأسيس الحزب في 12 آذار 1946، وارفقوا مع الطلب المنهاج الأساسي للحزب[2].

وافقت وزارة الداخلية في 2 نيسان 1946 على إجازة الحزب بعد ان استبعد بعض الاسماء ومنهم فائق السامرائي ومحمد الصديق شنشل إلاَّ أنَّهم سرعان ما عادوا إلى الحزب فور الحصول على الإجازة الرسمية[3].

بعد اجازته عقد الحزب اول مؤتمر لغرض انتخاب أصحاب المناصب الحزبية واعضاء اللجنة العليا وقد فاز محمد مهدي كبة رئيساً وجاء في نظامه الأساسي انه يسعى لتقوية الجامعة العربية وتبديل المعاهدة العراقية – البريطانية ومقاومة إنشاء الدولة اليهودية المحتلة في فلسطين، والعمل على توطيد الحياة الدستورية، واعتزازه بالقومية العربية واحترامه للقوميات الاخرى[4].

شارك الحزب في الوزارة التي شكلها محمد الصدر في 29 كانون الثاني 1948، بتعيين مهمد مهدي كبة وزيراً للتموين، غير أن كبة استقال منها في 7 حزيران 1948 محتجاً على التدخل في الانتخابات[5]، بعد نجاح الانقلاب العسكري في سورية بزعامة حسني الزعيم عام 1949 توجهت الولايات المتحدة الأمريكية إلى العراق لإحداث انقلاب مماثل، فطلبت من حزب الاستقلال التعاون معها لتغيير النظام الملكي إلى جمهوري، إلاَّ أنَّ الحزب رفض الطلب وعده مجرد مستعمر بأخر، وعندما جرت الانتخابات في 10 حزيران 1950، فاز الحزب بخمسة نواب (مقاعد)، وحين شكل الوزارة مصطفى العمري، استصدر ارادة ملكية بحل مجلس النواب وإجراء انتخابات جديدة، لذا قرر الحزب مقاطعة الانتخابات ودعا الشعب إلى العمل على إحباطها[6].

وأصدر الحزب بياناً مطولاً في 4 مايس 1954 عدَّ فيه الانتخابات النيابية حقاً دستورياً يجب ان تمارسه الأحزاب السياسية، ودعا أعضائه إلى خوض معركة الانتخابات الجديدة[7].

في 22 أيلول 1954 عمد نوري السعيد إلى تصفية كل شكل ممكن من اشكال الحياة الحزبية العلنية بإصداره مرسوم الجمعيات رقم (19) لسنة 1954م، حلت بموجبه حزب الاستقلال وسائر الأحزاب الاخرى[8].

اما صحافة الحزب، فقد كانت جريدة لواء الاستقلال لسان حاله، وقد صدرت في 4 آب 1946، وعلى اثر القاء مرسوم الأحزاب والجمعيات لسنة 1954 الغي امتيازها وتعطلت على الصدور[9].

تبين ان حزب الاستقلال وهو حزب قومي يؤكد على القومية العربية ويدعو بقوة إلى الوحدة ودعا إلى نوع من الإصلاح الاجتماعي المعتدل وأغلب منتمية أعضاء سابقون في نادي المثنى بن حارثة الشيباني وكانت صحيفة الاستقلال الناطقة بلسان الحزب.

2-الحزب الوطني الديمقراطي:

تأسست في بغداد جماعة الاهالي، وكانت جريدة صوت الاهالي التي عادت للصدور عام 1942 النواة الأساسية لتأسيس هذا الحزب الذي لم يمارس نشاطه السياسي بالصورة عادية وعلنية إلا بعد إجازة الأحزاب السياسية في العراق عام 1946[10].

بعد ان جازت وزارة توفيق السويدي الأحزاب السياسية، قدمت الهيئة المؤسسة طلباً إلى وزارة الداخلية في 5 آذار1946 بالموافقة على تأسيس حزب سياسي بأسم الحزب الوطني الديمقراطي، وارفقوا مع الطلب منهاج الحزب والنظام الداخلي، في 2 نيسان 1946 وافقت وزارة الداخلية على تأسيس الحزب وصادقت على منهاجه السياسي، وعلى اثر ذلك دعت الهيئة المؤسسة المؤيدين كافة بالانضمام إلى الحزب، ثم جرى انتخاب أول لجنة إدارية مركزية في قاعة مدرسة النقيض الاهلية في 26 نيسان 1946[11].

وفاز في الانتخابات كامل الجادرجي، ومحمد حديد، وحسين جميل، وصادق كمونه، عبد الكريم الازري، وعبود الشالجي، وزكي عبد الوهاب[12].

---

(1) المصدر نفسه، ص67.
(2) جعفر عباس حميدي، المصدر السابق، ص137.
(3) المصدر نفسه، ص138
(4) جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق 1941-1953، مطبعة النعمان، النجف الاشرف، 1976، ص185.
(5) جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق، ص185.
(6) عبد الأمير هادي العكام، تاريخ حزب الاستقلال 1946-1958، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1980، ص259.
(7) المصدر نفسه، ص260.
(8) عبد الأمير هادي العكام، المصدر السابق، ص259.
(9) جعفر عباس حميدي، المصدر السابق، ص185.
(10) حكمت شبر، العمل الحزبي في العراق 1958، دار الشؤون الثقافية العامة، ط2، 2012، ص174.
(11) المصدر نفسه ص175.
(12) المصدر نفسه، ص176.

Corresponding author:

أما اهداف الحزب فقد حددها منهاجه، بأن غاية الحزب القيام بإصلاح عام في كل نواحي حياة العراق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعمل على تحقيق حياة ديمقراطية نيابية برلمانية، ودعا الحزب إلى ضرورة العمل على اتحاد البلاد العربية مع احتفاظ كل دولة بإدارة شؤونها المحلية وتقوية جامعة الدول العربية والعمل على استقلال البلاد العربية الاخرى، مقاومة تأسيس وطني قومي لليهود في فلسطين، ودعا إلى إقامة العلاقات بين العراق وبريطانيا على أساس الصداقة والمنافع المتبادلة وضرورة اكمال استقلال العراق[1].

كان رئيس الحزب كامل الجادرجي يخشى أن يندس إلى الحزب عناصر شيوعية فتغير اتجاه الحزب، إلاَّ أنَّ ذلك حصل فعلاً حين تمكنت العناصر الشيوعية من الدخول إلى تنظيمات الحزب، مما أدى فيما بعد إلى تكوين جناح يعرف بالجناح التقدمي للحزب[2].

قررت وزارة نوري السعيد الثانية عشر، إجراء الانتخابات النيابية، وأعلن حل حزبه حزب الاتحاد الدستوري، فقرر الحزب الوطني الديمقراطي مقاطعة الانتخابات واتهم حزب نوري السعيد بأنه لا ينبغي في الواقع استفتاء الشعب وإنما الذي يبغيه هو تمشية المشاريع الاستعمارية التي يراد فرضها على البلاد[3].

في 22 أيلول 1954 قررت وزارة نوري السعيد الثانية عشر سحب إجازة الحزب الوطني الديمقراطي متذرعة بأن الحزب يهدف إلى الاخلال بالأمن واقلاق الراحة العامة[4].

يتبين ميل هذا الحزب إلى اليسار ولكن تأكيده على الديمقراطية والحريات السياسية أكثر من تأكيده على الاشتراكية وأغلب أعضائه من جماعة الأهالي، وكانت (صوت الأهالي) هي الجريدة الناطقة بلسان الحزب.

3-حزب الشعب:

خلال الحرب العالمية الثانية، بدأ نشاط سري لتشكيل حزب سياسي، وذلك عندما عقد عدد من الساسة اول اجتماع لهم في دار مفتي فلسطين الحاج امين الحسيني لتحقيق هذا الغرض، وقد اتفقوا على تشكيل لجنة سباعية سرية برئاسة المفتي تقوم بالاتصال برجال السياسة في الدول العربية[5].

قدمت الهيئة المؤسسة طلباً إلى وزارة الداخلية بالموافقة على تأسيس حزب سياسي بأسم حزب الشعب، إلاَّ أنَّ وزارة الداخلية لم تجب على الطلب، وفي 27 كانون الأول 1943م قدم مجموعة من المحامين طلباً إلى وزارة الداخلية بالموافقة على تأسيس الحزب المذكور لكن الطلب لم ينل الموافقة، ثم تجدد الطلب في 27 نيسان 1944 ولم تحصل الموافقة ايضاً، في 2 نيسان 1946 وافقت وزارة الداخلية على طلب التأسيس وصدقت على منهاجه السياسي بعد ان قدمت طلباً مرة اخرى[6].

أما سياسة الحزب فقد اكدت على تحقيق الحياة الديمقراطية وحل مشكلة الأراضي ودعا إلى حرية تأليف الأحزاب والمساواة بين القوميات وحرية الاعتقاد والكلام، واكد الحزب على ضرورة التعاون مع البلاد العربية واقامة العلاقات الدبلوماسية مع سائر البلدان الديمقراطية على أساس المصالح المشتركة[7].

آمنت الهيئة المؤسسة بالاشتراكية وتثقفت بالثقافة الماركسية وكان اغلب المؤيدين له من العمال والفلاحين، وسادت بينهم وبين الشيوعية علاقة وثيقة[8]، وكانت جريدة الوطن لسان حال الحزب[9].

سحبت إجازة الحزب في 29 أيلول 1947 في عهد وزارة صالح جبر، وذلك لقيامه بتجنيد المبادئ الهدامة خلافاً للقانون ولنظامه المصادق عليه، وكذلك لحثه على الثورة وخلق الاضطرابات واتهم بحصوله على إيرادات من مصادر مجهولة[10].

يتبين ان الحزب يؤكد على الاشتراكية ويؤيد بحماسة سياسة الاتحاد السوفيتي. وتعد جريدة (الوطن) الجريدة الناطقة بلسان الحزب.

4-حزب الأحرار:

تعود نشأت هذا الحزب إلى تكتل بعض النواب والساسة القدامى من اجل تأسيس حزب من العناصر المعتدلة والمسايرة للحكومة، وكان صاحب الفكرة نوري سعيد وبعض اقطاب السياسة وجرى وضع منهاج بإشرافه[11].

([1]) قابل محسن كاظم، الحياة الحزبية في العراق 1958-1968، جامعة سانت كليمنتس، 2011، ص41.
([2]) جعفر عباس حميدي،، تاريخ العراق المعاصر 1914-1968، ص263.
([3]) جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية، ص37.
([4]) المصدر نفسه؛ ص38؛ فاضل حسين، المصدر السابق، ص20.
([5]) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الأحزاب السياسية العراقية 1918-1958، ط1، بيروت، 1980، ص125.
([6]) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الأحزاب السياسية العراقية 1918-1958، ص125.
([7]) قابل محسن كاظم، المصدر السابق، ص46.
([8]) المصدر نفسه، ص46.
([9]) فائق بطي، المصدر السابق، ص76.
([10]) قابل محسن كاظم، المصدر السابق، ص47.
([11]) جعفر عباس حميدي، تطورات السياسية في العراق، ص207.

Corresponding author:

قدمت الهيئة المؤسسة طلباً إلى وزارة الداخلية للموافقة على تأسيس حزب سياسي في العراق باسم حزب الأحرار وارفقوا مع مطلبهم منهاج الحزب، وقد وافقت وزارة الداخلية على الطلب في 2 نيسان 1946 وصادقت على منهاجه[1].

شرع نوري السعيد بتنظيم حملة شديدة ضد وزارة توفيق السويدي داخل مجلس النواب وخارجه وساعد على ذلك انقطاع عدد من النواب عن حضور جلسات المجلس مما عرقل مشروعات الوزارة، الأمر الذي أدى إلى استقالة توفيق السويدي في 30 مايس 1946

وانضمامه ومعظم وزراءه إلى حزب الأحرار بصورة رسمية، وأصبح رئيساً للحزب[2].

جاء في منهاج الحزب ونظامه الداخلي ان هدف الحزب هو النهوض بالشعب العراقي على اختلاف طبقاته وتوحيد صفوفه وتقدم البلد سياسياً واقتصادياً واجتماعياً واصلاح الإدارة العامة من اجل خدمة الشعب العراقي واقامة العدل وتطبيق القانون[3]. واصدر الحزب جريدة(صوت الاحرار) حال لسان الحزب[4].

احتجت الأحزاب ومن ضمنها حزب الأحرار في 28 كانون الأول 1948 على توقيع المعاهدة العراقية البريطانية الجديدة (بروتسموث) وطالب الحزب بضرورة تعديل الوضع القائم بين العراق وبريطانيا على ضوء ميثاق هيئة الأمم المتحدة ومبدأ حرية الشعوب وسيادتها واسهم الحزب بنقد سياسة صالح جبر وعدم جدية وزارته[5].

ابلغ الحزب وزارة الداخلية في 12 كانون الأول 1948 قرار اللجنة المتضمن ايقاف نشاط الحزب مؤقتا إلى حين حصول ظروف اخرى ملائمة للنشاط الحزبي والسياسي وقد اصبح هذا التجميد نهاية الحزب[6].

يتبين ان حزب الاحرار أغلب أعضائه من السياسيين القدامى المعتدلين وبعض الإقطاعيين دعا إلى شيء من الإصلاح الاجتماعي وكانت (صوت الأحرار) الجريدة الناطقة بلسان الحزب.

5-حزب الاتحاد الوطني:

يمثل هذا الحزب جماعة من اليساريين الماركسيين الذين التفوا حول عبد الفتاح ابراهيم بدافع الصداقة والاعجاب بشخصيته الذي كان من مؤسسي جماعة الاهالي، ففي 12 آذار1946 قدموا طلباً إلى وزارة الداخلية بالسماح لهم بتأسيس حزب سياسي باسم (حزب الاتحاد الوطني) وارفقوا بطلبهم المنهاج السياسي والنظام الداخلي للحزب، ويذكر عبد الرزاق الحسني ان مقدمي الطلب هم (من فلول الشيوعيين المثقفين سواء منهم من انشق من الحزب او رجح الاشتغال العلني دون السر)[7].

وافقت وزارة الداخلية على إجازة الحزب في 2 نيسان 1946 وصادقت على منهاجه السياسي، وأصبحت جريدة (الرأي العالم) جريدة السياسية لسان حال الحزب[8].

اكد منهاجه الداخلي على تعزيز كيان العراق واستكمال سيادته وتوطيد علاقاته على أساس المساواة والمصالح المشتركة مع جميع الدول الديمقراطية وضرورة تعزيز الروابط مع الدول العربية، ودعا إلى توطيد الحركة الديمقراطية في حزب واحد ورفض التعاون والتآزر بين الأحزاب السياسية وعدها عائقاً امام التوحيد الديمقراطي في حزب واحد[9].

دافع الحزب عن الاتحاد السوفيتي وهاجم الاستعمار البريطاني ووصفه بالعدو الأول وآمن بالثورة الاجتماعية ودافع عن الطبقة العاملة، واشار ان الحياة الحزبية لا يمكن ان يكتب لها النمو والتقدم ما لم تقترن بالتنظيم النقابي، وربط بين الحركة الوطنية والحركة العمالية[10].

أبلغت وزارة الداخلية في 29 أيلول 1947 في عهد وزارة صالح جبرن رئيس الاتحاد الوطني ورفاقه بأبطال رخصة الحزب، بتهمة تجنيد المبادئ الهدامة وترويجها والتحريض على الثورة والتمرد والاعتماد على مصادر اجنبية مجهولة في تمويلها بالمال، فحل الحزب نفسه بصورة رسمية ولم يمارس العمل السري أو العلني[11].

يعد عبد الفتاح إبراهيم رئيس الحزب وهو شخصية متميزة سابقة في جماعة الأهالي يؤكد الحزب على الاشتراكية أكثر من تأكيده على الحريات الفردية وجريدة (السياسة) هي الجريدة الناطقة بلسان الحزب.

المبحث الثاني: الأحزاب المساندة للسلطة والأحزاب الإسلامية

اولا: الأحزاب المساندة للسلطة

1- حزب الاتحاد الدستوري:

---

(1) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، مطبعة العرفان، بيروت، 1968، ج7، ص7.
(2) ليث عبد الحسن الزبيدي، المصدر السابق، ص94.
(3) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج7، ص23.
(4) فائق بطي، صحافة العراق وتاريخ الحركة الوطنية، مطبعة الاديب، بغداد، 1969، ص87.
(5) جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق، ص209.
(6) نوار سعد محمود الملا، المصدر السابق، ص184.
(7) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج7، ص42.
(8) قابل محسن كاظم، المصدر السابق، ص50؛ فائق بطي، المصدر السابق، ص73.
(9) المصدر نفسه، ص51.
(10) المصدر نفسه، ص51.
(11) المصدر نفسه، ص51.

Corresponding author:

عندما شكل نوري السعيد وزارته العاشرة 6 كانون الثاني 1949، طرح ما اسماه بميثاق العمل الوطني او الميثاق الدستوري، والذي يتضمن الدعوة إلى جمع الصفوف ومكافحة الشيوعية والصهيونية، وقد حاول ايجاد صيغة تعاون مع اقطاب حزب الاستقلال إلاَّ أنَّه فشل في ذلك، فأتجه إلى صالح جبر وفاوضه على العمل سوية بتأسيس حزب سياسي معتدل باسم حزب الاتحاد الدستوري، واتفقوا على انتخاب أربعة من كلا الجانبين، وبذلك تكونت هيئة المؤسسة من ثماني اشخاص[1].

اجتمع المؤسسون في دار نوري السعيد الذي اوضح الغاية من تأليف الحزب وشرح اهدافه، فأيدها الحاضرون، ورشح صالح جبر لرئاسة الحزب بوصفه اكثر تفرغاً، وفي اليوم التالي 21 تشرين الثاني 1949 وقع نوري السعيد على طلب تأسيس[2].

إلاَّ أنَّ صالح جبر اعتذر عن التوقيع محتجاً على دخول موسى الشاهبندر ومحمد علي محمود في الحزب لمشاركتهما في حركة سنة 1941، ولاشتراكهما في وزارة رشيد عالي الكيلاني[3].

قدمت الهيئة المؤسسة طلباً إلى وزارة الداخلية في 21 تشرين الثاني 1949 بالموافقة على تأسيس حزب سياسي باسم حزب الاتحاد الدستوري، وارفقوا مع الطلب المنهاج السياسي للحزب، وقد وافقت الوزارة على الطلب في 24 تشرين الثاني 1949، وكانت الهيئة المؤسسة للحزب خليطاً من الإقطاعيين والتجار والموظفين الكبار، وقد انضم هؤلاء إلى الحزب من اجل الحصول على مراكز في الدولة وعضوية المجلس النيابي، اما الحزب فكان جل اهتمامه هو مساندة السلطة ومقاومة الحركة الوطنية[4].

دعا الحزب في منهاجه إلى (تحقيق إصلاح عام يستهدف النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفق منهج علمي شامل يأخذ بالتجديد النامبي مع مسايرة التطور ومحاربة الطائفية بأنواعها والروح الاقليمية والانعزالية)، ودعا الحزب إلى توثيق روابط الأخاء والتفاهم بين الدول والشعوب العربية وتعزيز القانون الأساسي بجعله مرجع الأمة حكومةً وشعباً في جميع الشؤون وحماية أحكامه من اي اعتداء[5].

في 23 كانون الأول1949، عقد الحزب مؤتمره الأول، وجرى انتخاب الهيئة الإدارية، حيث فاز نوري السعيد رئيساً، وعبد الوهاب مرجان نائباً للرئيس، وخليل كنه سكرتير اول، وأحمد عامر سكرتير ثانٍ، وجميل الارفلي محاسباً، ورشيد الجلبي اميناً للصندوق، وفي نيسان 1950 أصدر الحزب جريدته المركزية[6].

أصدر الحزب جريدة (القبس) لسان حال الفرع في بغداد، وجريدة (الوحدة) في البصرة، وجريدة (صوت الاتحاد) فكان مكانها في الحلة[7].

في 23 تشرين الثاني 1952 اغلق الحزب شأنه شأن بقية الأحزاب بسبب إعلان الأحكام العرفية في العراق، إلاَّ أنَّه عاود نشاطه في عهد وزارة فاضل الجمالي الأولى التي اجازت الأحزاب، ففتح الحزب فروعاً له في اغلب مدن العراق[8].

فاز الحزب في انتخابات مجلس النواب لعام 1953 بـ(67) مقعداً من مجموع (135) مقعداً، اما في انتخابات التي اجريت في عام 1954 فقد ادرك نوري السعيد بعد ان حصلت الجبهة الوطنية على (12) مقعد، وحزب الأمة الاشتراكي على (14) مقعد بأنهما سيشكلان معارضة جديدة ولسياسته داخل المجلس النيابي اشترط لقبول الوزارة حل المجلس النيابي وإجراء انتخابات جديدة، فلما شكل وزارته الثانية عشر في 3 آب 1954، بادر إلى حل حزبه (الاتحاد الدستوري) تمهيداً لتعطيل الحياة الحزبية في العراق[9].

دعا الحزب في منهاجه إلى التأكيد للوقوف إلى جانب القضية الفلسطينية مؤكداً مواصلة الجهاد لنصرة فلسطين وانقاذها ومكافحة الصهيونية لدرء اخطارها عن البلاد العربية لما تشكله الصهيونية من اختار على جميع بلداننا العربية[10].

2- حزب الأمة الاشتراكي:

بعد الحرب العالمية الثانية برزت ظاهرة التصارع الشخصي بين نوري السعيد والوصي على العرش عبد الإله وبرزا كمحورين متنافرين من اجل السيطرة والتسلط في حين كان الاثنان يؤمنان بالتحالف مع بريطانيا ويأتمران بأوامرها فلا

---

(1) عبد الجبار حسن الجبوري، الأحزاب والجمعيات السياسية في القطر العراقي 1908-1958، بغداد، 1977، ص188.
(2) عبد الرزاق محمد اسود، موسوعة العراق السياسية، المجلد السادس، ط1، بيروت، 1978، ص259.
(3) المصدر نفسه، ص259.
(4) عبد الجبار حسن الجبوري، المصدر السابق، ص188.
(5) قابل محسن كاظم، المصدر السابق، ص76.
(6) عبد الرزاق محمد اسود، المصدر السابق، ص261.
(7) قابل محسن كاظم، المصدر السابق، ص76.
(8) عبد الرزاق محمد اسود، المصدر السابق، ص61.
(9) هادي حسن عليوي، الأحزاب السياسية في العراق السرية والعلنية، ط1، بيروت، 2001، ص132.
(10) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج8، ص119.

Corresponding author:

تناقض بينهما من الناحية الفكرية والسياسية، ولم يكن بإمكان عبد الإله تأسيس حزب خاص به بوصفه وصياً على العرش، غلا انه وجد ضالته في صالح جبر، اذ قام بتشجيعه على تشكيل تكتل سياسي مقابل القوة المتزايدة لنوري السعيد[1].

في سنة 1947 شكل صالح جبر تجمعاً سياسياً اطلق عله اسم (الكتلة) من اجل الاشتراك في انتخابات المجلس النيابي والوصول إلى رئاسة الوزراء وضمت الكتلة في عضويتها صادق البصام، وعبد المهدي المنتفجي[2].

في 20 حزيران 1951 قدمت الهيئة المؤسسة طلباً إلى وزارة الداخلية للموافقة على تأسيس حزب سياسي باسم (حزب الأمة الاشتراكي) وارفقوا بطلب المنهاج السياسي للحزب والنظام الداخلي، وبعد تعديل مضمون الطلب، اجازت الوزارة تأسيس الحزب وصادقت على منهاجه السياسي في 24 حزيران 1951[3].

كان معظم قادة حزب الأمة من النفعيين الإقطاعيين، فهو لا يختلف في تكوينه الاجتماعي عن حزب نوري السعيد ولم يكن اشتراكياً سوى بالاسم، وكانت قوته الرئيسية في المناطق الجنوبية من العراق، ولما كانت الهيئة المؤسسة تضم بعض الاكراد، عمل الحزب على مد نشاطه في المناطق الكردية وانضم إلى صفوفه بعض الإقطاعيين الاكراد[4].

الهوامش

بالنظر للصلات الشخصية بين سامي شوكت رئيس حزب الاصلاح وصالح جبر رئيس حزب الأمة الاشتراكي جرى تفاوض بين الاثنين على دمج حزب الاصلاح بحزب الأمة الاشتراكي، وذلك للتشابه بين اهداف الحزبين وغايتهما، فتمت عملية الدمج في 4 تموز 1951[5].

أما منهاج الحزب فقد اكد على ضرورة تعزيز الحياة الديمقراطية في البلاد والاخذ بمبدأ الانتخابات المباشر والمناطق الانتخابية الفردية، وجعل الوزارة مسؤولة مباشرة امام مجلس النواب وفقاً لأحكام الدستور[6].

في 23 تشرين الثاني 1952، اغلق الحزب بسبب إعلان الأحكام العرفية في العراق إلاَّ أنَّه استأنف نشاطه السياسي في عهد وزارة فاضل الجمالي الأولى[7].

ثانيا: الأحزاب الإسلامية

1- حزب الإخوان المسلمين:

يرجع تأسيس هذه الجماعة إلى سنة 1928 في مدينة الاسماعيلية في مصر، على يد المرشد الشيخ حسن البنان وهي اولى الحركات الإسلامية التجديدية واوسعها اثراً في حياة الأمة الإسلامية في العصر الحديث، نادى بالرجوع إلى تطبيق الشريعة الإسلامية في واقع الحياة، كانوا يستندون إلى منطلقات دينية جذبت لهم جماهير واسعة، ومكنتهم من تحريك التظاهرات واستعمال الشارع لتحقيق اغراضهم[8].

أسس الإخوان المسلمون في العراق فرعاً لهم في بغداد الذي كان بداية انتشارهم، دعوة جمعية الاخوة الإسلامية التي أسسها امجد الزهاوي بتوجيه من محمد محمود الصواف عام 1946[9].

واجيزت في سنة 1949 واستمرت في ممارسة نشاطها حتى الغائها بصدور مرسوم الجمعيات والأحزاب عام 1954، استغل الإخوان المساجد والمناسبات الدينية لنشر مبادئهم واستفادوا من بعض الجرائد للترويج عن مبادئهم مثل جريدة السجل عام 1949 وجريدة الحساب عام 1954 ونشر بياناتهم التي تضمنت التعريف بسعي الإخوان إلى إعادة الحياة الإسلامية وتحقيق اهداف الإسلام بقيام الحكومة الإسلامية الصالحة التي تطبق أحكام الشريعة[10].

يمكن القول ان نشاط هذه المنظمة ظل محدوداً وسرياً في العراق، وذلك لأن الحركة القومية في تلك المدة كانت نشيطة، فلذلك اقتصرت على رجال الدين وخطباء المساجد، وأنَّها لم تنتشر في المحافظات العراقية بل اقتصرت على بغداد والموصل[11].

بدأت الحكومة تعد العدة لإجراء الانتخابات الجديدة فعمل الحزب على تهيئة الجو المناسب لإجراء انتخابات حرة ونزيهة بعيدة عن الزيف والتدخل الحكومي إلاَّ أنَّه تأكد من التدخل الحكومي في الانتخابات أصبح امراً مكشوفاً[12].

([1]) قابل محسن كاظم، المصدر السابق، ص177.
([2]) فاطمة صادق عباس سعدي، صالح جبر ودوره السياسي في العراق حتى عام 1957، ط1، بغداد، 2008، ص288.
([3]) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج8، ص207.
([4]) فاطمة صادق عباس سعدي، المصدر السابق، ص289.
([5]) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الأحزاب السياسية، ص206.
([6]) قابل محسن كاظم، المصدر السابق، ص79.
([7]) المصدر نفسه، ص79.
([8]) هادي حسن عليوي، المصدر السابق، ص91.
([9]) عبد الجبار حسن الجبوري، المصدر السابق، ص200.
([10]) قابل محسن كاظم، المصدر السابق، ص81.
([11]) المصدر نفسه، ص82.
([12]) المصدر نفسه، ص49.

Corresponding author:

عندما تسلم مصطفى العمري وزارة الداخلية في 30 اذار 1948 وبذلك بدأت جريدة الحزب (صوت الأحرار) تفضح التدخل الحكومي السافر وتدين اساليب التعسف والارهاب، وفي 30 حزيران 1948 أصدر الحزب بياناً اوضح فيه موقفه من الانتخابات وادان التدخل الحكومي إلاَّ أنَّ السلطات منعت نشر البيان[1].

ابلغت وزارة الداخلية في 12 كانون الأول1954 بتجميد نشاط الحزب على اثر إعلان الأحكام العرفية في البلاد غير ان هذا التجميد صار نهاية للحزب[2].

2- حزب التحرير الإسلامي:

تأسس حزب التحرير الإسلامي في القدس 1952 على يد الشيخ تقي الدين النبهاني، وذلك نتيجة الانشقاق بين جماعة الإخوان المسلمين، ويعد ثاني اقدم حزب إسلامي ظهر في المشرق العربي، وقد قدم مؤسسو الحزب طلب إلى الحكومة الأردنية لإجازة الجزب إلاَّ أنَّ الطلب رفض بحجة مخالفته لنصوص الدستور الأمر الذي دفع الحزب إلى ممارسة نشاطه بصورة سرية[3].

نقل الحزب أفكاره إلى العراق وبدأ بالظهور بصورة ملموسة عام 1945 حينما اخذ اعضاؤه القليلون يبثون افكار الحزب عند اقامة صلاة الجمعة في الجوامع واشتهر منهم الشيخ عبد اللطيف البدري وعبد الغني الملاح ومحمد الحديدي[4].

في 19 تشرين الأول 1955 قدم جماعة حزب التحرير طلباً إلى وزارة الداخلية بالسماح لهم بممارسة العمل العلني، غير ان وزارة الداخلية قد رفضت طلب الحزب بحجة ان فكرته ذات تكتيك انقلابي[5].

وقف الحزب سلبياً من التيار القومي العربي وهاجم الاتحاد بين العراق والمملكة الاردنية الهاشمية 1958 وكانت حجتهم بذلك ان الإسلام يحرم الاتحاد العربي وينادي بالوحدة الإسلامية.

إن هذا الحزب لم يتمكن من ممارسة عمله في القدس، وكذلك في الاردن والعراق، وذلك بسبب افكار الحزب المخالفة لسياسة الحكومات العربية ولهذا رُفضت كل طلبات إجازة الحزب[6].

توقف نشاط الأحزاب السياسية

كلف الملك فيصل الثاني، نوري السعيد لتشكيل الوزارة في 31 تموز 1954، ووجه نور السعيد كتاب إلى الملك ذكر فيه انه يشترط لتأليف الوزارة حل المجلس النواب وإجراء جملة إصلاحات تتطلب استفتاء الشعب ومن هذه الإصلاحات[7]:" **تعزيز الروح الوطنية بين المواطنين ومكافحه ذوي المبادئ الهدامة الموالين للاستعمار**[8].

وافق الملك فيصل الثاني على ذلك وفي 4 آب 1954 وجه نور السعيد كلمه للشعب من دار الإذاعة مليئة بالوعد والوعيد ثم اعقب ذلك وإصدار عدد من المراسيم منها المرسوم رقم 16 لسنة 1954 الذي أضاف فقرة جديدة إلى قانون تعديل قانون العقوبات البغدادي رقم 51 لسنه 1938 والمرسوم رقم 17 لسنه 1954 الذي أجاز إسقاط الجنسية عن العراقيين محكوم عليه وفق المادة السابقة واصدر المراسيم 18 19 و24 التي قررت إغلاق النقابات والأحزاب والجمعيات والصحف[9].

الخاتمة

- لقد تأثر العراق كثيراً خلال سنوات الحرب العالمية الثانية وما احدثه من ازمات اقتصادية واجتماعية كان لها الاثر الكبير على تدهور الأوضاع الداخلية.
- بعد نهاية الحرب العالمية الثانية زاد نمو الوعي السياسي في العراق بشكل ملحوظ بين جميع فئات المجتمع.
- بدأت الدعوة من قبل الحركات الوطنية بالمطالبة في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واطلاق الحريات السياسية.
- اخذت الأوضاع في العراق تسير نحو الديمقراطية بمحاولة لنقل البلاد في حالة السلم والاستقرار.
- شكل توفيق السويدي وزارته في 29 كانون الثاني 1946 واهم ما جاء فيها هو صدور قانون الأحزاب في 2 نيسان 1946.
- بدأت هذه الأحزاب تعمل بالمطالبة بتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وقاومت تأسيس وطن قومي لليهود.
- استمر عمل هذه الأحزاب حتى أيلول 1954 بعد ان شرع نوري السعيد بإلغاء إجازة هذه الأحزاب.

([1]) المصدر نفسه، ص49.
([2]) هادي حسن عليوي، المصدر السابق، ص92.
([3]) هادي حسن عليوي، المصدر السابق، ص82.
([4]) عبد الجبار حسن الجبوري، المصدر السابق، ص200.
([5]) جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات السياسية، ص235.
([6]) المصدر نفسه، ص236.
([7]) قيس عبد الحسين الياسري، الصحافة العراقية والحركة الوطنية في نهاية الحرب العالية الثانية حتى ثورة 14 تموز 1958، منشورات وزارة الثقافة والفنون، بغداد، 1978، ص142.
([8]) المصدر نفسه، ص142-143.
([9]) قيس عبد الحسين الياسري، ص143.

Corresponding author:

المصادر:

1. جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق 1941-1953، مطبعة النعمان، النجف الاشرف، 1976.
2. جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية في العراق 1953-1958، ط1، بغداد، 1980.
3. جعفر عباس وابراهيم خليل، تاريخ العراق، تاريخ العراق المعاصر 1914-1968، مكتبة زيد للكتب الالكترونية، د. ت.
4. حسن شبر، العمل الحزبي في العراق 1958، دار الشؤون الثقافية العامة، ط1، د. ت، 2012.
5. حسن لطيف الزبيدي، موسوعة السياسة العراقية، ط2، مكتبة مؤمن، بيروت، 2013.
6. سايمون ادامز، الحرب العالمية الثانية، 2008.
7. سعاد خيري، تاريخ الحركة الثورية المعاصرة في العراق 1920-1958، بغداد، 1974، ج1.
8. عبد الأمير هادي العكام، تاريخ حزب الاستقلال 1946-1958، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1980.
9. عبد الجبار حسن الجبوري، الأحزاب والجمعيات السياسية في القطر العراقي 1908-1958، بغداد، 1977.
10. عبد الرزاق الحسني، تاريخ الأحزاب السياسية العراقية، ط1، بيروت، 1980.
11. عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، مطبعة العرفان، بيروت، 1968.
12. عبد الرزاق محمد اسود، موسوعة العراق السياسية، المجلد السادس، ط1، بيروت، 1978.
13. فاضل حسين، سقوط النظام الملكي في العراق، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، 1974.
14. فاطمة صادق عباس، صالح جبر ودوره السياسي في العراق حتى عام 1957، ط1، بغداد، 2008.
15. فائق بطي، صحافة العراق وتاريخ الحركة الوطنية، مطبعة الاديب، بغداد، 1969
16. قابل محسن كاظم، الحياة الحزبية في العراق 1958-1968، جامعة سانت كليمنتس العالمية، 2011.
17. قيس عبد الحسين الياسري، الصحافة العراقية والحركة الوطنية في نهاية الحرب العالية الثانية حتى ثورة 14 تموز 1958، منشورات وزارة الثقافة والفنون، بغداد، 1978.
18. كمال مظهر احمد، صفحات من تاريخ العراق المعاصر "دراسات تحليلية"، منشورات مكتبة البدليسي، بغداد، 1987.
19. ليث عبد الحسن الزبيدي، ثورة 14 تموز في العراق، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1979.
20. محمد سهيل طقوش، تاريخ العراق الحديث والمعاصر، دار النفائس، 2015.
21. محمد عصفور سلمان، تاريخ العراق المعاصر 1914-1968.
22. هادي حسن عليوي، الأحزاب السياسية في العراق السرية والعلنية، ط1، بيروت، 2001.
23. وار سعد محمود الملا، العراق بين العهدين الملكي والجمهوري 1920-2003، الاهلية للمشر والتوزيع، عمان، 2011،

Sources:

.1 Jafar Abbas Hamidi, political developments in Iraq 1941-1953, al-Numan press, Najaf, 1976.
.2 Jafar Abbas Hamidi, internal political developments and trends in Iraq 1953-1958, Vol.1, Baghdad, 1980.
.3 Jaffar Abbas and Ibrahim Khalil, the history of Iraq, the history of modern Iraq 1914-1968, Zaid library for electronic books, Dr. T.
.4 Hassan shubr, party work in Iraq 1958, house of General Cultural Affairs, i1, D. T, 2012.
.5 Hassan Latif al-Zubaidi, Encyclopedia of Iraqi Politics, Vol. 2, Momen library, Beirut, 2013.
.6 Simon Adams, the Second World War, 2008.
.7 Souad Khairy, the history of the contemporary revolutionary movement in Iraq 1920-1958, Baghdad, 1974, P. 1.
.8 Abdul Amir Hadi al-Akkam, the history of the Independence Party 1946-1958, Freedom House press, Baghdad, 1980.
.9 Abdul Jabbar Hassan al-Jubouri, political parties and associations in the Iraqi country 1908-1958, Baghdad, 1977.
.10 Abdul Razzaq Al-Hasani, history of Iraqi political parties, Vol. 1, Beirut, 1980.
.11 Abdul Razzaq Al-Hassani, the history of Iraqi ministries, Al-Irfan press, Beirut, 1968.
.12 Abdul Razzaq Muhammad Aswad, Encyclopedia of Iraqi politics, Volume VI, Vol. 1, Beirut, 1978.
.13 Fadel Hussein, the fall of the monarchy in Iraq, Arab League, Institute for research and Arab Studies, 1974.
.14 Fatima Sadiq Abbas, Saleh Jabr and his political role in Iraq until 1957, Vol.1, Baghdad, 2008.
.15 Faik Butti, the Iraqi press and the history of the national movement, literary press, Baghdad, 1969
.16 Meet Mohsen Kazim, party life in Iraq 1958-1968, St. Clements International University, 2011.
.17 Qais Abdul Hussein al-Yasiri, the Iraqi press and the national movement at the end of the Second World War until the revolution of July 14, 1958, publications of the Ministry of culture and arts, Baghdad, 1978.
.18 Kamal Mazhar Ahmed, pages from the history of contemporary Iraq "analytical studies", publications of the AL-badlisi library, Baghdad, 1987.
.19 Laith Abdul Hassan al-Zubaidi, the July 14 revolution in Iraq, Al-Rashid publishing house, Baghdad, 1979.
.20 Muhammad Suhail taqosh, the modern and contemporary history of Iraq, Dar Al-Nafees, 2015.
.21 Mohammed Asfour Salman, the history of contemporary Iraq 1914-1968.
.22 Hadi Hassan Aliawi, the secret and open political parties in Iraq, Vol. 1, Beirut, 2001.

Corresponding author:

.23 War Saad Mahmoud Al-Mulla, Iraq between the royal and Republican Reigns 1920-2003, eligibility for publication and distribution, Amman, 2011،

 Corresponding author: